Arab Journal of Sciences and Research Publishing
Volume (5), Issue (3) : 30 Sep 2019
P: 114 - 129

ISSN: 2518-5780

مجلة العربية للعلوم ونشـر الأبحـاث
المجلد (5)، العدد (3) : 30 سبتمبر 2019 م
ص: 114 - 129

Grammarian Pioneers Opinion about Citation of Hadith

SAUD ABDULAZIZ ALGUNIDEL

SAUDI PRESS AGENCY || KSA

Abstract: This research light on the question of citing the Prophet's Hadith. There have been many sources of grammar and Arabic language ،including the Holy Quran ،the Prophet's speech and poetry and prose ،and this research will discuss the different views that authorized and prevented the question of the martyrdom of the Prophet ،whether they are applicants or contemporary.

This research was divided into a preface and an introduction that included the importance and objectives of the research and its problems and dealt with a number of previous studies that clarified this issue. The research also included three main topics. The first topic discussed the prevention of quoting the Prophet's Hadith and their evidence and response. From the opinion of the health of the martyrdom of the speech ،and evidence and respond to them ،while the third topic dealt with the opinion of the Mediterranean position ،and the conclusion.

Keywords: Citation of Hadith ،grammarian pioneers ،grammatical principles.

موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

سعود بن عبد العزيز الجنيدل

وكالة الأنباء السعودية || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدف البحث إلى إلقاء الضوء على مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، فقد تعددت مصادر النحو واللغة العربية ومن أرفعها وأهمها وأسماها القرآن الكريم، وتأتي السنة النبوية في المرتبة الثانية يليها الشعر والنثر، وناقش البحث وجهات النظر المختلفة التي أجازت ومنعت مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، سواء كانت وجهات نظر المتقدمين أو المعاصرين من العلماء والفقهاء.

قسم هذا البحث إلى تمهيد ومقدمة تضمنت أهمية وأهداف البحث ومشكلاته، وتناولت عدداً من الدراسات السابقة التي قامت بتوضيح هذه المسألة، وقد بينت نتائج البحث أن تلك الآراء تنقسم إلى ثلاثة أقسام: فالقسم الأول: يرى منع الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف على الإطلاق. والقسم الثاني: يرى جواز الاستشهاد بالحديث دون أي قيد أو شرط. والقسم الثالث: توسط بين القسمين الأول والثاني.

الكلمات المفتاحية: الاستشهاد بالحديث، علماء النحو، أصول النحو.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

هذا بحث عن موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي، هل يعد الحديث الشريف أصلاً من أصول النحو؟ وهل هناك من رفضه؟ وما حجته في ذلك؟ وأيضاً هل هناك من قبله؟ وما حجته في موقفه؟ حاولت في بحثي أن أجيب على هذه التساؤلات، وتساؤلات غيرها، جاءت بين أروقة هذا البحث.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في وجود غموض يكتنف قضية الاستشهاد بالأحاديث النبوية الشريفة، ومدى حجيتها، في الدراسات النحوية والصرفية، إضافة إلى قلة الدراسات التي لها علاقة بالحديث النبوي الشريف. ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

أسئلة البحث:

1. ما موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في النحو؟
2. ما مكانة الحديث النبوي الشريف، وكيف يمكن الربط بينه وبين النحو العربي؟
3. كم عدد الأحاديث النبوية الشريفة التي قام النحاة بالاستشهاد بها؟
4. من أول من بدأ بالتنبه إلى ظاهرة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف من الباحثين، وما الآراء التي ظهرت خلال تلك الفترة؟
5. ما حجج الذين قاموا بمنع الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وكيف كانت ردود من أجاز الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف؟

أهداف البحث:

1. توضيح موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في النحو.
2. بيان مكانة الحديث النبوي الشريف، وكيف يمكن الربط بينه وبين النحو العربي.
3. حصر الأحاديث النبوية الشريفة التي قام النحاة بالاستشهاد بها.
4. التعريف بأول من بدأ بالتنبه إلى ظاهرة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف من الباحثين، وأبرز الآراء التي ظهرت خلال تلك الفترة؟
5. ذكر حجج الذين قاموا بمنع الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وبيان ردود من أجاز الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث من الآتي:

1. قد تفيد نتائج البحث في تعزيز مكانة الحديث الشريف في حياة النحاة والاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في النحو، وفي شتى مناحي الحياة وبيان مكانتها مقارنة بغيرها من الكلام العربي.
2. قد تفيد نتائج البحث في بيان عظمة النبي الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، وفتح آفاق أوسع للاستفادة من الحديث النبوي الشريف، وعموم السنة المطهرة؛ في وقت الأمة في أمس الحاجة للعودة لها.
3. من المؤمل أن تفتح هذه الدراسة المجال أمام دراسات أخرى يكون موضوعها الاستفادة من الحديث النبوي في مختلف التخصصات العلمية (العلمية- والإنسانية).
4. قد تفيد في نشر ثقافة الوسطية وفي ذات الوقت الحفاظ على السنة النبوية، والدفاع عنها من الهجمة الشرسة التي تتعرض لها من قبل بعض الباحثين، والرد على الآراء المسمومة التي تستهدف الحديث والسنة.

منهجية البحث

لقد قام الباحث بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتوضيح مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وتأكيد موقف ما قام به علماء النحو لمعرفة مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وقد تمثل المنهج الوصفي من خلال النقاط التالية:

1- الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف من خلال عرض مواقف المعاصرين والقدامى في مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في النحو .
2- قام الباحث من خلال هذا البحث باستخراج جملة من الأحاديث النبوية الشريفة وقد قسم موقف كل منهم من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف
3- قام الباحث بعرض الذين قاموا بمنع الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وكان على رأسهم أبو حيان وأبي الضائع، اللذان قاموا بالوقوف لابن مالك الذي أجاز الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف
4- جمع المسائل النحوية التي قام الفقهاء بجمعها في بمسألة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

الدراسات السابقة

كتاب "إعراب الحديث النبوي" لأبي البقاء العبكري (616هـ)، تحقيق عبدالإله النبهان،[1] وهدف الكتاب كما يقول العكبري: إنّ "جماعة من طلبة الحديث التمسوا مني أن أملي مختصراً في إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث وأنّ بعض الرواة قد يخطئ فيها"[2]، فالخطأ الذي وقع فيه بعض الرواة هو السبب الذي دفع العكبري لتأليف هذا الكتاب، لكي لا يقع تلامذته في اللحن في تلك الحروف.

والكتاب واضح الأسلوب، جلي المعاني، غزير بشواهد من القرآن الكريم، وقد وضع على أسماء الصحابة مرتبة على حروف المعجم، ويلاحظ على الكتاب تكلف أبو البقاء وجوهاً إعرابية لبعض الأحاديث، مع أنها ليست سوى زلة من الناسخ أو الراوي.

دراسة (الدكتور فخر الدين قباوة، 2004)، جاءت هذه الرسالة تحت عنوان" تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف" بحث وثائقي للتأصيل، وصدرت عن دار الملتقى حلب، ويقع الكتاب في(366) صفحة من القطع الكبير، وكانت دوافعه للكتابة، أنه رأى من واجبه أن يضع حلا لهذه المشكلة المستعصية، فيبحث في جذورها ومنابتها، واستطالاتها، وثمارها الفجة، لوصف ما بنيت عليه من الأوهام، ويقول أيضا إنه ليس دفاعا عن السنة النبوية المشرفة، فهي لا تحتاج إلى دفاع، بل بحثا موضوعيا لهذه القضية المعضلة من جذورها التاريخية، وما رافقها من بيئات ثقافية مختلفة، ومنازع عاطفية شخصية، غايته تخليص القضية من شوائب السطحية ومرتكزات العواطف والخيال، لتوضع في منظور الدرس العلمي، ويوصل بها إلى شاطئ الأمان.

أسفرت هذه الدراسة عن نتائج عديدة منها: تثبيت الأساس البنائي للبحث، بهدف عرض حقائق الفصاحة النبوية، في اصطفاء الله الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة والتسليم، وإيتائه جوامع الكلم، ولإقرار البلغاء من الأصحاب والأعداء له بالتربع على قمة البيان من بعثته إلى يومنا هذا، وتقييد الحديث المشرف مع الحفظ عن ظهر

(1) إعراب الحديث النبوي، تأليف أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق عبدالإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق 1407هـ

(2) المصدر السابق صـ 23

قلب في أيام النبوة، وتدوينه في منتصف القرن الأول، وفتح ملف الثقافتين النحوية والحديثية، لمعرفة القواسم المشتركة بينهما، ورصد تاريخ النحو، لرسم خطة البياني في حقل الاحتجاج النبوي.[3]

في دراسة مستفيضة للدكتور محمود فجال حول ظاهرة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في النحو العربي، فقد تناول في كتابه: الحديث النبوي في النحو العربي، الذي يقع في (399) صفحة، علم الحديث رفيع القدر، عظيم الفخر، شريف الذكر، فالحديث النبوي الشريف هو المصدر النحوي.

وخلصت النتائج إلى أن الكثير من الأحاديث النبوية وصلت إلينا بمحكم لفظها، وأن بعض الأحاديث قد روي بالمعنى، مع التحرز البالغ من التغيير المخل بالمعنى الأصلي، وأن ما عسى أن يكون قد دخل الأحاديث بسبب الرواية بالمعنى شيء يسير قد تنبه له العلماء وبينوه.

يجزم صاحب الكتاب بضرورة الاستشهاد والاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وينبذ غير ذلك من الآراء الساقطة المتهافتة، ويذهب مذهب من قال بجواز الاستشهاد بالحديث مطلقا سواء كان مرويا باللفظ أو بالمعنى، لأنه لا ينتج ضرر عن الرواية بالمعنى.[4]

في دراسة (الدكتور محمد العطار، 2014)، كان الهدف منها هو إلقاء الضوء على المكانة الشامخة التي كان يتمتع بها ابن عقيل من بين كتاب النحو، فهو من أحد مؤسسين النحو، ومن الذين قاموا بملازمة العلماء من أجل التعرف على أسلوبهم، وكيفية استشهاد علماء النحو بالحديث النبوي الشريف، وما جسده من جهد من أجل خدمة اللغة العربية والنحو.

دراسة (الدكتور محمد عسكري، 1431ه)، وهدفت هذه الدراسة إلى استعراض آراء النحاة واللغوين في مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وأن الكثير من العلماء النحاة ترددوا في مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وتوصل البحث إلى نتيجة وهي بأن جماعة كبيرة من القدامى قاموا برفض الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وانحصروا بهؤلاء الثلاثة وهم السيوطي، ابن ضائع، وأبو حيان، وهم قليلون بالنسبة للذين أجازوا الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، أما بالنسبة إلى النحاة فإنهم قاموا بالاستشهاد بمسائل النحو في الحديث النبوي الشريف، عندما تعرض عليهم المسألة، ولا ينظرون إلى حجج الممتنعين، ووجدوا أن أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وأساليبه وجمله هي بحرا مليئا بالكلمات، وإن كل من رفض الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف يرجع بكل حجه يحتاجها إلى أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، فكان الخليل الفراهيدي كلما مر بحديث من أحاديث العين رجع إلى الحديث النبوي الشريف من أجل إثبات رأيه.[5]

وتوصل الباحث إلى جملة من النتائج منها: أن الحديث النبوي الشريف هو المصدر الثاني من مصادر التشريع الذي جاء بعد نزول القرآن الكريم، وإن الحديث النبوي الشريف هو ركن قويم قام عليه جميع الكتب التي ألفها ابن عقيل، ومن الذين قاموا بالاعتماد على الحديث النبوي الشريف في وضع قواعد النحو والصرف، والذين قد قاموا بالتوسع في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف هم ابن مالك، والرضي ، ومن لحق بهم من نحاة الأمصار، وقد قال ابن الضائع في نص صريح واضح بأن الأوائل من النحويين لم يقوموا بالاحتجاج بالحديث النبوي الشريف وذلك لأنه مروي بالمعنى، ثم تبعه كل من أبو حيان وأبو اسحاق الشاطبي، وكان أبو حيان وابن الضائع هم من زعماء المذهب الذي يمنع الاستشهاد بالحديث مطلقا رغم أن الباحث رأى ابن حيان في كتاب من كتبه أنه قام بالاستشهاد بستة

(3) تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف، فخر الدين قباوة، بحث وثائقي للتأصيل، دار الملتقى، حلب/ سوريا، ط1، 2004.

(4) الحديث النبوي في النحو العربي، د. محمود فجال، دار أضواء السلف، الطبعة الثانية 1417ه/ 1997م.

(5) الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين، الدكتور محمد صالح شريف عسكري، آفاق الحضارة الإسلامية، أكاديمية العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية السنة الثالثة عشرة، العدد الثاني، خريف وشتاء 1431هجري.

وخمسين شاهدا، أما ابن هشام الأنصاري فمن المخالفين لأبي حيان، وإن كلا من جلال الدين السيوطي وإسحاق الشاطبي هم من الفئة المتوسطة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف. ولم يختلف العلماء على كلام وفصاحة النبي صلى الله عليه وسلم لكنهم، اختلفوا بالرواية بالمعنى.

يوصي الباحث بدراسة الشواهد للحديث النبوي عند النحاة الأوائل رغم اختلاف مواقفهم من الاستشهاد وخاصة الذين رفضوا الاستشهاد به مثل، ابن الضائع وأبي حيان. وأن دراسة الشواهد الشعرية عند ابن عقيل، ومقارنتها بالاحاديث الشريفة التي قام ابن عقيل بالاستشهاد بها، ودراسة موقف السيوطي من بالحديث النبوي الشريف، حيث يتردد بين المتوسطين والمانعين فلم يقف موقفاً ثابتاً ينسب إليه مذهب من المذاهب الثالثة.[6]

خطة البحث

قسمت بحثي إلى مقدمة اشتملت على ملخص البحث، وخطة البحث، وبعدها أوردت التمهيد، وجاء فيه تعريف لمصطلح أصول النحو، وتعريف لكل مصطلح من أصول النحو، وذكرت أقسام النحاة من حيث موقفهم من قبول الاستشهاد بالحديث النبوي، أو رفضه، وبعد التمهيد ذكرت المبحث الأول، وفيه تناولت رأي الفريق الذي يمنع الاستشهاد بالحديث، وعرضت حججه، وأدلته، والرد عليه.

وفي المبحث الثاني، ذكرت أدلة المجيزين للاستشهاد بالحديث، وعرضت حججهم، وأدلتهم، والرد عليهم.

وفي المبحث الثالث: ذكرت أدلة من توسط بين الفريقين، وفي نهاية المبحث أوردت رأي مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وبعد ذلك جاءت الخاتمة، ثم قائمة المصادر والمراجع، وأخيرا الفهرس.

أصول النحو

المقصود بأصول النحو؛ المنابع التي أخذ منها النحو، واستنبطت منها قواعده، أو هي: "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"[7]، وقد اعتمد النحاة في وضعهم لهذه الأصول على أصول الفقه كما صرح بذلك ابن الأنباري: "أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وأصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله"[8]، وكذلك قول ابن جني في معرض حديثه عن سبب تأليف كتابه الخصائص: "وذلك أنَّا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه. فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلملم فيه بما نحن عليه إلا حرفا، أو حرفين في أوله وقد نعلق عليه به"[9].

إن عدد هذه الأصول ثلاثة عند ابن الأنباري، وهي نقل وقياس واستصحاب حال[10]، وعند ابن جني ثلاثة أيضا هي: السماع والقياس والإجماع[11]، والملاحظ على رأي ابن الأنباري ورأي ابن جني أنهما يتفقان في اثنين ويختلفان في الثالث، فكلاهما يعدُّ السماع أو النقل، والقياس من أصول النحو، ولكنهما يختلفان في الثالث، فهو عند

---

(6) الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند ابن عقيل، د. محمد العطار، دراسة وصفيه تحليلية لنيل درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2014.

(7) الاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي، تحقيق وشرح الدكتور محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى 1409هـ/1989م، صـ25.

(8) المصدر السابق: صـ 28

(9) الخصائص لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، ج 1، صـ 2

(10) الاقتراح للسيوطي، صـ26.

(11) الخصائص ج 1، صـ173

ابن الأنباري استصحاب الحال، وعند ابن جني الإجماع، ويمكن الجمع بين قولهما لنحصل على أربعة أصول هي: السماع أو النقل، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، وقد بين ابن الأنباري فائدة هذه العلم بقوله: "وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب"[12].

المعنى الاصطلاحي للأصول الأربعة

1- **النقل**؛ هو: " الكلام العربي المنقول النقل الصحيح الخارج حد عن القلة إلى حد الكثرة"[13]، وهو عند السيوطي السماع، وقد عرفه بقوله: "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم وكافر، فهذه أنواع ثلاثة لا بد في كل منها من الثبوت"[14].

2- **القياس**؛ وهو: "حمل ما يجدُّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت، أو سمعت، فهو إذن حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع في حكم من الأحكام ولعلة جامعة بينهما"[15].

3- **الإجماع**؛ وهو: "إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة[16]، واشترط فيه ابن جني عدم مخالفته المنصوص ولا المقيس على المنصوص"[17].

فالإجماع في العربية هو: اتفاق النحاة على أمر من الأمور، أو على صورة من الصور.

4- **استصحاب الحال**، وهو كما يراه ابن الأنباري: "هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"[18]، وقال أيضا: "وهو من الأدلة المعتبرة؛ كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد دليل الإعراب"[19]، كما عده من أضعف الأدلة، ورأيه هو عدم جواز التمسك به ما وجد هناك دليل قوي[20].

وبعد استعراض أصول النحو، يتضح أن الحديث النبوي الشريف يدخل ضمن الأصل الأول السماع أو النقل، ولكن علماء العربية اختلفوا في جواز الاحتجاج به، وظهر هناك ثلاثة آراء:

الرأي الأول: منع الاحتجاج بالحديث الشريف مطلقا، وممن يعتنق هذا الرأي أبو حيان وشيخه ابن الضائع.

الرأي الثاني: أجاز الاستشهاد بالحديث الشريف كله، وممن أخذ بهذا الرأي ابن مالك الأندلسي والرضي، وابن هشام الأنصاري.

الرأي الثالث: توسط في الاستشهاد بالحديث الشريف، فهو لا يأخذه على إطلاقه، ولا يرده على إطلاقه، وممن عمل بهذه الرأي الشاطبي والسيوطي.

---

(12) الاقتراح للسيوطي، صـ 29.

(13) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، تأليف خديجة الحديثي مطبوعات جامعة الكويت، رقم 37، 1394هـ/1974م،،صـ124.

(14) الاقتراح للسيوطي، صـ39

(15) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، تأليف الدكتورة: خديجة الحديثي، صـ 125

(16) الاقتراح للسيوطي، صـ159.

(17) الخصائص، ج 1، صـ 190.

(18) الاقتراح للسيوطي، صـ 353.

(19) المصدر السابق: صـ353

(20) المصدر السابق: صـ 356

وفي المباحث التالية سأتعرض لكل رأي على حدة، مناقشا الآراء ومحللا لها، ومرجحا لأقربها صوابا من وجهة نظر الباحث.

المبحث الأول: أصحاب الرأي الأول وأدلتهم

يرى أصحاب هذا الرأي عدم جواز الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في تقعيد القواعد النحوية، ومن حمل لواء هذا الرأي هما: أبو حيان النحوي (ت745)، وشيخه ابن الضائع، اللذان رفضا الاستشهاد بالحديث الشريف، بل وأكثر من ذلك فقد عيبوا على من استدل بالحديث الشريف، وهذه مقولات لهما تبنت هذا الرأي:

المقولة الأولى: يقول ابن الضائع في شرح الجمل: "... ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه أفصح العرب"[21].

فهذا دليل واضح وتصريح من ابن الضائع على عدم جواز الاستشهاد بالحديث.

المقولة الثانية: يقول أبو حيان: "قد أكثر المصنَّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلِّية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذا الطريقة غيره"[22].

فهنا ينكر أبو حيان ويعيب على ابن مالك استدلاله بالحديث النبوي الشريف، ومسلكه هذا لم يعهد على أحد من المتقدمين والمتأخرين، بل هو مسلك جديد ابتدعه ابن مالك، ويذهب أبو حيان أبعد من هذا، ويقول: "على أنّ الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرِئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن مبارك بن الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد، وأهل الأندلس. وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء"[23].

في هذه الفقرة يستدل أبو حيان بالمتقدمين من النحاة، وأنهم لم يستدلوا بالحديث النبوي الشريف، وسار بعدهم النحاة المتأخرون على نفس المنوال، لهذا استحقوا وصفهم بالأذكياء، وهنا تعريض قوي من أبي حيان على ابن مالك، ومن سار على منهجه من جواز الاستدلال بالحديث الشريف.

المقولة الثالثة: يقول أبو حيان: " إنَّ علماء العربية الذين استنوا قوانينها وقواعدها لم يبنوا أحكامهم على ما ورد في الحديث... وجاء هذا الرجل- يعني ابن مالك- متأخرا في أواخر قرن سبعمائة، فزعم أنّه يستدرك على المتقدمين ما أغفلوه، وينبه الناس على ما أهملوه، ولله در القائل: لن يأتي آخر هذه الأمة بأفضل مما أتى به أولها"[24].

أدلة أصحاب هذا الرأي:

استدل أصحاب هذا الرأي بأمرين:

الأمر الأول: يقول أبو حيان: " أنَّ الرواة أجازوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم لم تقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله:

(زوجتكها بما معك من القرآن)[25]؛ (ملكتها بما معك)[26]؛ (خذها بما معك)[27]، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة، فتعلم يقينا أنّه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا تجزم بأنَّه قال

---

(21) الاقتراح للسيوطي، صـ 86.

(22) المصدر السابق، صـ 76.

(23) المصدر السابق، 77.

(24) أصول التفكير النحوي: الدكتور علي أبو المكارم، دار غريب، الطبعة الأولى، 2006م، صـ 130.

بعضها؛ إذ يحتمل أنَّه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه؛ إذ المعنى هو المطلوب، ولاسيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطه بالكتابة، والاتكال على الحفظ. والضابط منهم من ضبط بالمعنى، وأما من ضبط باللفظ فبعيد جدا، لاسيما في الأحاديث الطوال.

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث؛ لأنّ كثيرا من الرواة كانوا غير عرب، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب{ مثاله: أ-كل أمتي معافى إلا المجاهرون[28] - إنَّ من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون}، من غير شك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح الناس؛ فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب، وأشهرها، وأجزلها، وإذا تكلم بلغة غير لغته؛ فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز، وتعليم الله ذلك له من غير معلم...وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة؛ لئلا يقول مبتدئ: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول؛ كالبخاري ومسلم، وأضرابهما؟ فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث"[29]

الرد على أصحاب هذا الرأي:

يبدو من وجهة نظر الباحث أن أصحاب هذا الرأي قد بالغوا في آرائهم، بل وتجاوزوا ذلك بالهجوم على من خالفهم، واستدلوا بانصراف القدماء عن الاستشهاد بالحديث، وكذلك استدلوا بجواز الرواية بالمعنى، أما بالنسبة للدليل الأول، فيرد عليه بالتالي:

1- عدم خبرتهم بفن الحديث رواية ودراية، وعدم شغلهم به، وانقطاعهم له، وكما يقول الدكتور محمود فجال: "وعلم الحديث بعيد مرمى الطرف، لا يظفر بقلادة منه إلا من رام خطيرات الأمور، وطوى فؤاده على صريمة حذَّاء، ودون ذلك خرط القتّاد"[30].

2- الخوف من الوعيد الشديد في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم[31]، لقوله صلى الله عليه وسلم: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"[32].

وبالنسبة للأحاديث التي وقع اللحن في بعضها، فقد تصدى ابن مالك لها، واستطاع توجيهها في كتابة التوضيح في حل مشكلات الجامع الصحيح، يقول ابن مالك: "وقول أبي هريرة رضي الله عنه، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "كل أمتي معافى إلا المجاهرين"[33] في رواية المجاهرون [34]، وقد أغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء

---

(25) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه، رقم 5029، ج 6، ص 192.

(26) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب: القراءة عن ظهر غيب، رقم 5030، ج 6، صـ 192.

(27) لم أقف على هذه الرواية من مصادر السنة المتاحة لدي.

(28) جاء عن البخاري من حديث أبي هريرة بلفظ" كل أمتي معافى إلا المجاهرين...."، أخرجه في كتاب الأدب، باب: ستر المؤمن على نفسه، رقم 6069، ج 8، صـ 20، ورواية إلا المجاهرون، ذكرها ابن حجر في الفتح عن طريق النسفي، ج 10 ، صـ 486، وذكرها الألباني في مختصر صحيح البخاري، ج 4/ صـ 79.

(29) الاقتراح للسيوطي، 78-85.

(30) السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث الشريف: تأليف الدكتور محمود فجال، أصول السلف ج 1، صـ 8.

(31) المرجع السابق: ج 1، صـ9.

(32) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت، رقم الحديث، 1291، ج 2، صـ 80.

(33) تم تخريجه سابقاً هامش صـ 8.

(34) تم تخريجه سابقاً هامش صـ 8

ثابت الخبر ومحذوفه. فمن الثابت قول أبي قتادة"، " أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم"". فإلا بمعنى لكن، "، "وابو قتادة مبتدأ"[35].

فإلا بمعنى لكن، والمجاهرون مبتدأ مرفوع، وخبره محذوف.

كما أنّ العلة موجودة بعينها في الشعر العربي، فالشعر فيه لحن ليس بالقليل، وقد بدأ القاضي الجرجاني كتابه الوساطة بين المتنبي وخصومه، بالتنبيه على أغلاط الشعراء، حيث يقول: " ودونك هذه الدواوين الجاهلية والإسلامية فانظر هل تجد فيها قصيدة تسلم من بيت أو أكثر لا يمكن لعائب القدح فيه؛ إما في لفظه ونظمه، أو ترتيبه وتقسيمه، أو معناه، أو إعرابه؟... وما أراك-أدام الله توفيقك- إذا سمعت قول امرئ القيس:

أيا راكبا (بلَّغَ) إخواننا من كان من كندة أو وائل

فنصب بلغْ، وقوله:

فاليوم (اشربْ) غير مستحقب إثما من الله ولا واغل

فسكن اشربْ"[36].

وأما بالنسبة للدليل الثاني فهو واقع ومتفق عليه تمام، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا لم تحلوا حراما، ولم تحرموا حلالا وأصبتم المعنى فلا بأس"[37].

ويرد على الدليل الثاني بالتالي:

1- أنّ الرواة كانوا حريصين على اللفظ كثيرا، وبخاصة فيما يتعلق بالعبادات، كالتشهد والصلاة، كما في حديث سعد بن وقاص، أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الثلث والثلث كثير-أو كبير"[38]، فعندما شك الراوي أثبت اللفظتين معا، وأيضا حرص علماء الحديث على دقة الأحاديث وضبطها، لأنها المصدر الثاني من مصادر التشريع، لذلك أنشأوا علوما لضبط الأحاديث والرواة، منها علم الإسناد الذي به يتم التأكد من إضافة الحديث إلى قائله، ونسبته إليه[39]، وعلم الجرح والتعديل، وهذا يدل على حرصهم الشديد على التثبت من صحة الحديث، وأنه منسوب فعلا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وعلماء الحديث استطاعوا استخراج ومعرفة الأحاديث الموضوعة، وأيضا هناك مسميات للأحاديث، فهناك الحديث الصحيح، والحسن، والضعيف، والمسند، والمتصل، والمرفوع[40] وغيرها، وقد يحتج على ذلك بالقول إنَّ الأحاديث تناقلت شفاها، ولم تدون، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني، ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"[41]، فيقال هذا الكلام صحيح، ولكن لا يقطع بصحته تماما، فهناك أدلة تثبت أنَّ بعض الرواة كانت يكتب الحديث، فقد روى البخاري عن أبي هريرة قال: "ليس أحد من أصحاب رسول الله

(35) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تأليف جمال الدين ابن مالك الأندلسي، تحقيق الدكتور طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، 11413هـ، (1274م)، صـ94.

(36) الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي الجرجاني، تحقيق وشرح محمد أبو الفضل، وعلي البجاوي، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، صـ5

(37) أخرجه الطبراني(918م) في المعجم الكبير، رقم الحديث [6491]، 100/7.

(38) أخرجه البخاري(870م)، كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث، رقم الحديث، [2743]، ج4، صـ3.

(39) السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، تأليف الدكتور محمود فجال، ج1، صـ 33.

(40) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، تحقيق أحمد محمد شاكر، صـ21، وما بعدها.

(41) أخرجه مسلم، كتاب الزهد والرقائق-باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، رقم الحديث [72-3004] ج 4، صـ 2298.

صلى الله عليه وسلم أكثر حديثا مني، إلا ما كان من عبدالله بن عمرو؛ فإنه كان يكتب ولا أكتب"[42]، ولكن هذا الأمر لم يكن شائعا بين الرواة، بل إنَّ الشائع هو الرواية شفاها، لهذا يرد على من منع الاستدلال بالحديث في الاستشهاد النحوي، مع التسليم بأن أغلبية الرواة نقلت الأحاديث شفاها بما يأتي:

- إنَّ من منع الاستدلال بالحديث النبوي الشريف لأنه نقل شفاها، يقال له: المعروف عند العرب هو قوة الحافظة، وصفاء الذهن، ونقل الوقائع والأيام، والأشعار مشافهة، "لهذا حفظ الصحابة الأحاديث عن ظهر قلب، وبلغوها للناس بطريق المشافهة إلا ما كان من بعض أفراد قلائل كعبدالله بن عمرو بن العاص فقد أذن له النبي صلى الله عليه وسلم في كتابة الحديث عنه"[43]، وإذا كانت حجة المنع هي الحفظ والاعتماد على نقل الأحاديث مشافهة، فالعلة نفسها موجودة مع الشعر العربي القديم، ولا يوجد -من وجهة نظر الباحث- تدوين لكل أشعار العرب في الجاهلية، فإن سُلِم بكتابة المعلقات، فهي ليست كل ما قاله العرب، وبقية الأشعار التي لم تكتب نقلت شفاها، وهذا ما تعوده العرب، إذ أنهم لم يعرفوا الكتابة، "ولم تنتشر الكتابة بينهم إلا بدعوة الإسلام، وبصنع الإسلام"[44].
- إنَّ رواة الحديث حرصوا كل الحرص على نقل الحديث، وتبليغه للناس كما سمعوه خشية الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، "ولما كان عدد الحاضرين للسماع من النبي صلى الله عليه وسلم يختلف قلة وكثرة، اختلف لذلك المروي عنه، فبعضه بلغ درجة التواتر، وبعضه لم يبلغ درجة التواتر، وهو الذي يسميه العلماء خبر الآحاد"[45]، فهؤلاء الجماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب كما ما عرف العلماء الحديث المتواتر، والأمر الآخر أنَّ الراوي الذي نقل الشعر القديم، هل يمكن القطع بصحة ما يروي؟ وهل يوجد ما يمنع انتحاله؟ وما الذي يمنع الراوية من الكذب، أو الزيادة، أو تغيير الألفاظ؟ وهل قول أبي حيان "لئلا يقول مبتدئ: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول؛ كالبخاري، ومسلم، وأضرابهما؟" تعليل قوي لمنع الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو؟ يبدو من وجهة نظر الباحث أنها علة واهية، فالشعر القديم ليس متفق على صحته، بل وقد شاب بعضه الانتحال، فهذا المفضل الضبي (ت168) يقول عن حماد الرواية: " قد سلط على الشعر من حماد الراوية ما أفسده فلا يصلح أبدا، فقيل له: وكيف ذلك؟ أيخطئ في روايته أم يلحن؟ قال: ليته كان كذلك، فإن أهل العلم يردون من أخطأ إلى الصواب، ولكنه رجل عالم بلغات العرب وأشعارها ومذاهب الشعراء ومعانيهم، فلا يزال يقول الشعر يشبه به مذهب رجل ويدخله في شعره، ويحمل ذلك عنه في الآفاق، فتختلط أشعار القدماء ولا يتميز الصحيح منها إلا عند عالم ناقد وأين ذلك"[46]، فهذا النص يثبت إفساد حماد الراوية للشعر، فكيف تطمئن نفوسهم إلى الاستشهاد بالشعر مع ما فيه من شك في بعضه، وترك الحديث الشريف مع حرص علماء الحديث على ضبطه، وعلى التحري من صدقه، لأنه يمس شريعة المسلم، وهو يعد المفسر الثاني للقرآن الكريم.

---

(42) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب: كتابة العلم، رقم 113، ج 1، صـ34.

(43) السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث الشريف: تأليف الدكتور محمود فجال، ج1، صـ 38.

(44) المرجع السابق، صـ11.

(45) المرجع السابق، صـ38.

(46) تاريخ آداب اللغة العربية، تأليف جرجي زيدان، دار الهلال، تعليق ومراجعة الدكتور شوقي ضيف، ج2، صـ113.

رأي الباحث

يبدو –من وجهة نظر الباحث- أنّ أصحاب رأي المنع قد وفقوا في بعض ما ذهبوا إليه، وجانبهم الصواب في البعض الآخر، فالمنع على إطلاقه لا يمكن تبريره، والقبول على إطلاقه لا يقبل، فلا بد من بعض الضوابط وأهمها:

قبول الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف الثابت في الصحيحين والاستدلال به في قضايا النحو، أما ما عدا ذلك فلا يصح الاستشهاد به.

المبحث الثاني: أصحاب الرأي الثاني وأدلتهم

يرى أصحاب هذا القول جواز الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وهذا الفريق على طرف نقيض مع أصحاب الرأي الأول، وعلى رأسهم ابن مالك، والرضي، وقد تبعهم في هذا ابن خروف، وابن هشام، والبدر الدماميني، وناظر الجيش، والخطيب البغدادي، جواز الاستشهاد بالحديث [47]، فقد قال جماعة لابن مالك: " يا سيدي هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ رسول الله، فلم يجب بشيء"[48].

أدلتهم:

- الأول: "ما حدث من أسلافهم من اللغويين من الاحتجاج بالحديث في اللغة، وهو الاصطلاح القديم الذي يعني المعاجم، وإن نظرة واحدة إلى معاجم التهذيب والصحاح والمخصص والمجمل ومقاييس اللغة والفائق لتكفي للتأكد من أنّ الأزهري والجوهري وابن سيده وابن فارس والزمخشري ممن يحتجون بالحديث في الاستدلال على معاني الكلمات العربية، وهو ما دفع السهيلي إلى أن يقول: لا نعلم أحدا من عماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل، وأبو الحسن ابن الصائغ في شرح الجمل، وتابعهما على ذلك جلال السيوطي"[49].
- الثاني: أنّ التسليم باحتمال الرواية بالمعنى لا يلزم منه عدم صحة النقل؛ وذلك لأنَّ الحديث قسمان:

1- قسم مدوَّن، وتدوين الأحاديث والأخبار وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة، فمن المعلوم تاريخيا أنَّ تدوين الأحاديث تم في عهد عمر بن عبدالعزيز، يقول عبدالسلام هارون -رحمه الله- " ويذكرون أنَّ الخليفة عمر بن عبدالعزيز ظل يستخير الله أربعين يوما في تدوين الأحاديث، وخار له الله، فأذن لأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم في تدوين الحديث، فدوّن ما كان يحفظه في كتاب بعث به إلى الأمصار، وكان أبو بكر هذا قاضيا ووواليا على المدينة، وتوفي سنة 120هـ"[50]، لكن هذه الحقيقة لا تمنع وجود تدوين للحديث قبل عهد الخليفة عمر بن عبدالعزيز، "فمن المؤكد أنَّ عبدالله بن عمرو بن العاص كان يدون ما يسمع من رسول الله في صحيفة سماها الصادقة، وأنَّ همام بن منبه كان يكتب ما يسمع من أحاديث الرسول التي يرويها أبو هريرة في صحيفة سماها الصحيحة"[51]

2- قسم غير مدوَّن، وتطرق احتمال الرواية بالمعنى لا تلغي حجة الاستشهاد به، وذلك لأن الأصل في المروي أن يروى باللفظ الذي سمع من الرسول صلى الله عليه وسلم، والرواية بالمعنى تكون في بعض كلمات الحديث

---

(47) أصول التفكير النحوي: تأليف الدكتور علي أبي المكارم، صـ 132-133.

(48) الاقتراح للسيوطي، صـ85.

(49) أصول التفكير النحوي، تأليف الدكتور علي أبو المكارم، صـ 133

(50) تحقيق النصوص ونشرها: تأليف عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، في القاهرة، الطبعة السابعة 1418هـ، صـ13.

(51) أصول التفكير النحوي، تأليف علي أبي المكارم، صـ134.

المحتمل لتغيير اللفظ بلفظ آخر يوافقه، إذ لو جوز ذلك في كل ما يروى لارتفع الوثوق عن جميع الأحاديث بأنها بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، وهذا أمر لا يجوز توهمه، فضلا عن أن يعتقد وقوعه"[52].

الثالث: الإجماع على أن الرسول صلى الله عليه وسلم أفصح العرب لسانا، يقول السيوطي في المزهر: " قال رسول الله صلى عليه وسلم: أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش".

وقال السيوطي أيضا: "أفصح الخلق على الإطلاق سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم حبيب رب العالمين جلا وعلا.

قال الخطابي: اعلم أنَّ الله لما وضع رسوله صلى الله عليه وسلم موضع البلاغ من وحيه، ونصبه منصب البيان لدينه، اختار له من اللغات أعربها ومن الألسن أفصحها وأبينها، ثم أمدَّه بجوامع الكلم"[53].

الرابع: وقوع اللحن في الشعر القديم، يقول القاضي الجرجاني: "ودونك هذه الدواوين الجاهلية والإسلامية فانظر هل تجد فيها قصيدة تسلم من بيت أو أكثر لا يمكن لعائب القدح فيه؛ إما في لفظه ونظمه، أو ترتيبه وتقسيمه، أو معناه، أو إعرابه؟".. { ويستشهد بعدة أمثلة ومنها} قول طرفة:

قد رفع الفخ فماذا (تحذري)
فحذف النون.[54]

ينتهي أصحاب هذا الرأي إلى أن الأحاديث حجة، يستوي في ذلك أن تروى هذه الأحاديث باللفظ أو المعنى، فإن المروية بالمعنى إنما رواها عرب خُلَّص، قبل تفشي الخطأ في اللغة.[55]

الرد على أصحاب هذا الرأي

ما ذكره السهيلي من أن اللغويين قد استشهدوا بالحديث في الاستدلال على معاني الكلمات العربية يرد عليه قول أبي حيان: (على أنّ الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرِئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن مبارك بن الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد، وأهل الأندلس.

وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء"[56]، فنص أبي حيان يثبت أنّ أئمة النحاة لم يستدلوا بالحديث الشريف، وهو النهج الذي سار عليه أبو حيان، وغيره ممن حمل لواء منع الاستدلال بالحديث النبوي الشريف.

وبالنسبة لقولهم إن النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب، فأصحاب رأي المنع لم ينكروا هذا بل يثبتونه، يقول أبو حيان: "...غير شك أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح الناس؛ فلم يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب، وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم بلغة غير لغته؛ فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة،

(52) المرجع السابق: ص135.

(53) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تأليف السيوطي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، طبعة 1406هـ ج1، ص 209.

(54) الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي الجرجاني، ص 4 وما بعدها.

(55) أصول التفكير النحوي، الدكتور علي أبو المكارم،ص135.

(56) الاقتراح للسيوطي، 76-77.

على طريق الإعجاز، وتعليم الله ذلك من غير معلم"[57]، ولكنّ اعتراضهم كان على من نقل الحديث، فخشوا من تبديل كلمة، أو تغييرها.

رأي الباحث:

لهذا يبدو -من وجهة نظر الباحث-أنَّ أصحاب هذا الرأي بالغوا بقبولهم للأحاديث، حتى أنهم تعسفوا في بعض الأحيان لتخريج بعض الأحاديث التي وقع اللحن فيها، كما فعل ابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) عند تأويله لبعض الأحاديث، ولعلّ الصواب، والرأي الأقرب للصحة هو صحة الاستشهاد بالحديث الشريف المروي بلفظه والثابت في الصحيحين.

المبحث الثالث- أصحاب الرأي الثالث وأدلتهم

حاول الإمام الشاطبي أن يسلك منهجا متوسطا بين المذهبين السابقين، فقسم الأحاديث إلى قسمين:

القسم الأول: ما يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، وهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

القسم الثاني: عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها فصاحته صلى الله عليه وسلم، ككتابه لهمذان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، وهذا القسم يصح الاستشهاد به في النحو[58].

وقف الإمام الشاطبي موقف الوسط والاعتدال بين المانعين والمؤيدين، فهو أنكر على المانعين استشهادهم بأجلاف العرب، وردهم لأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، حيث قال: "...في حين يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا، ويتركون الأحاديث الصحيحة"[59].

فهذ نص واضح وصريح في لوم فريق المنع على أخذهم واستشهادهم بكلام العرب، وفيهم ما فيهم من الجلافة والسفه، وتركهم للأحاديث الصحيحة.

كما أن الإمام الشاطبي أنكر على فريق المؤيدين والمجيزين مطلقا، حيث قال: "ابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه، وبنى الكلام على الحديث مطلقا... والحق أنَّ ابن مالك غير مصيب في هذا فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى وهو قول ضعيف"[60].

وهذا النص واضح في لوم ابن مالك على استشهاده بالأحاديث مطلقا، وعدم وضع ضوابط له.

أما موقف المعاصرين، فإنهم بنوا موقفهم من كلام الشاطبي، وجعلوه الأساس الذي يسيرون عليه، ومنهم السيد الخضر حسين، حيث يقول: " من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة والقواعد"، وهي ستة:

- أولها: ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته، عليه الصلاة والسلام، كقوله: (حمي الوطيس)، وقوله: (مات حتف أنفه)، .. إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان....
- ثانيها: ما يروى من الأقوال التي يتعبد فيها، أو أمر التعبد بها، كألفاظ القنوت والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

---

(57) المصدر السابق: ص83.

(58) أصول التفكير النحوي ، تأليف الدكتور علي أبو المكارم، ص136.

(59) المرجع السابق: ص 136.

(60) المرجع السابق، ص 136.

- ثالثها: ما يروى على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم. ومما هو ظاهر أنَّ الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة رواية الحديث بلفظه.
- رابعها: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أنَّ الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها.
- خامسها: الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك بن أنس، وعبدالملك بن جريج، والإمام الشافعي.
- سادسها: ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل ابن سيرين، والقاسم بن محمد، ورجاء حيوة، وعلي ابن المديني.

ومن هذه الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به، وهي الأحاديث التي لم تدوّن في الصدر الأول وإنما تروى في كتب المتأخرين.

ولا يحتج بهذا النوع من الأحاديث سواء أكان سندها مقطوعا أو متصلا.[61].

قرار مجمع اللغة العربية

قرر مجمع اللغة العربية أنَّه لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها، ويحتج بالأحاديث المدوّنة في الكتب المذكورة على الوجه التالي:

1- الأحاديث المتواترة المشهورة.
2- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.
3- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.
4- كتب النبي صلى الله عليه وسلم.
5- الأحاديث المروية لبيان أنه صلى الله عليه وسلم كان يخاطب كل قوم بلغتهم.
6- الأحاديث التي عُرف من حال رواتها أنَّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل: القاسم بن محمد ورجاء حيوة وابن سيرين.
7- الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة.[62]

الخاتمة

لقد تبين في هذه الدراسةِ، منْ خلال استعراض آراء النحويين، واللغويين، أنَّ بعض أعلام النَّحوِ تَرَد في مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، متذرعا بعللٍ، رفضها جماعة كبيرة منْ أعلام العربية القدامى والمعاصرين، بل أنَّ التردد يكاد ينحصر في ثلاثة منْ هؤلاء الاعلامِ، وهم ابن الضائع، وأبو حيان، والسيوطي، وهم قلةٌ قياساً بأعلام المجوزين، وحتَّى هؤلاء أنفسهم، لم يتركوا الاستشهاد بالحديث في بعض كتبهم، كالسيوطي الذي استشهد بما يربو على مائة حديث في كتابه الهمع.

(61) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، تأليف خديجة الحديثي، صـ 143-144، وينظر أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، صـ137.

(62) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، تأليف خديجة الحديثي، صـ144.

ولنا في الاستشهاد على منهجهم، وفرة زاخرة من الشواهد الحديثية، التي نقلنا منها اضمامة عطرة، وجانباً يسيراً، وفي حدود ما يتسع له هذا المقال، ومن أراد المزيد، فليراجع كتب اللغة، ومصنفات العربية، كالمعجمات، وكتب الغريب.

ومن النتائج التي خلص إليها الباحث في هذه الدراسة، أن الاختلاف في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في النحو، مرجعه إلى الخوف من الرواة الذين نقلوا الحديث، إما لأنهم نقلوا الحديث بالمعنى، أو لأنهم ليسوا من العرب. وأن لا أحد ينكر أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب، بأبي هو وأمي، كيف لا وهو القائل: "أنا أفصح العرب". ومع قدر العلماء ومكانتهم الرفيعة، لكنهم يختلفون في بعض الآراء، وكل عالم يأتي بحجج وبراهين لإثبات رأيه، وقد انقسم النحاة من موقفهم من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف إلى ثلاثة أقسام:

أ- قسم يمنع الاستشهاد مطلقا.

ب- قسم يؤيد الاستشهاد مطلقا.

ج- قسم توسط بين الفريقين.

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المصادر والمراجع

- اختصار علوم الحديث، المؤلف أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي، المتوفى (774هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية عدد الأجزاء 1.
- الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند ابن عقيل، د. محمد العطار، دراسة وصفيه تحليلية لنيل درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2014.
- الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين، الدكتور محمد صالح شريف عسكري، آفاق الحضارة الإسلامية، أكاديمية العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية السنة الثالثة عشرة، العدد الثاني، خريف وشتاء 1431هجري.
- أصول التفكير النحوي: الدكتور علي أبو المكارم، دار غريب، الطبعة الأولى، 2006م
- إعراب الحديث النبوي، تأليف أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق عبدالإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق 1407هـ
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي، تحقيق وشرح الدكتور محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى 1409هـ/1989م.
- تاريخ آداب اللغة العربية، تأليف جرجي زيدان، دار الهلال، تعليق ومراجعة الدكتور شوقي ضيف.
- تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف، فخر الدين قباوة، بحث وثائقي للتأصيل، دار الملتقى، حلب/ سوريا، ط1، 2004.
- تحقيق النصوص ونشرها: تأليف عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، في القاهرة، الطبعة السابعة.
- الحديث النبوي في النحو العربي، د. محمود فجال، دار أضواء السلف، الطبعة الثانية 1417هـ/ 1997م.
- الخصائص لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، تأليف خديجة الحديثي مطبوعات جامعة الكويت، رقم 37، 1394هـ/1974م.

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، المؤلف محمد بن عبدالله ابن مالك الطائي الجياني أبو عبدالله جمال الدين، المتوفى (672هـ)، تحقيق الدكتور طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء 1.
- صحيح البخاري المسمى: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المؤلف محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة " مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، الطبعة الأولى 1422هـ، عدد الأجزاء 9.
- صحيح مسلم المسمى: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المؤلف مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المتوفى (261هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، عدد الأجزاء 5.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة – بيروت، 1379هـ رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبدالباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه محمد الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، عدد الأجزاء 13.
- مختصر صحيح الإمام البخاري، المؤلف أبو عبدالرحمن محمد بن ناصر الدين بن الحاج بن نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني المتوفى(1420هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى 1422هـ-2002م، عدد الأجزاء 4.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تأليف السيوطي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، طبعة 1406هـ
- المعجم الكبير، المؤلف سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي أبو القاسم الطبراني، المتوفى (360هـ)، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء 25.
- الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي الجرجاني، تحقيق وشرح محمد أبو الفضل، وعلي البجاوي، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه.